الصادرات خارج المحروقات–الواقع والمأمول–دراسة حالة الجزائر للفترة 2000 إلى 2020

Exports out Fuels -Reality and hope- in Algeria For the period 2000 to 2020

د. الكوط مبارك[1]، ط.د قرساس حياة[2]، د. ميلودي مصطفى[3]

ELKOUT Mebarek, GUERSSAS Hayat, MOLOUDI Mustaph

[1] مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، (ورقلة – الجزائر)، yfkout@yahoo.fr

[2] جامعة غرداية، (غرداية–الجزائر)، guerssashayat_83@yahoo.com

[3] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط– الجزائر

Moloudi.mustapha@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/21 تاريخ القبول: 2021/12/02 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020، باعتبار أن رفعها وتنويعها أصبح رهان الحكومات الجزائرية المتعاقبة خاصة بعد تذبذب أسعار المحروقات، وباستعمال المنهج التحليلي توصلنا إلى أن الصادرات خارج المحروقات تشكل نسبة هامشية مقارنة مع صادرات المحروقات خلال فترة الدراسة، كما أن سياسة تخفيض العملة والبرامج التنموية المتعاقبة لم تنجح في رفعها.

الكلمات المفتاحية: صادرات خارج محروقات، تنويع اقتصادي، تجارة خارجية.

تصنيف(jel) : F13, F21, F23, F31, O53

Abstract: The objective of this study is to investigate the reality of exports outside hydrocarbons in Algeria during the period 2000 to 2020, considering that raising them and diversifying them has become the bet of successive Algerian governments, especially after the fluctuation of fuel prices. Using analytical method, we found that exports outside hydrocarbons constitute a marginal percentage compared with hydrocarbon exports during Period of study, and the policy of currency reduction and development programs did not succeed in raising them.

Keywords: Exports out of fuel, Economic diversification, Foreign Trade.

(JEL) Classification Codes: F13, F21, F23, F31, O5

المؤلف المرسل: الكوط مبارك، الإيميل:yfkout@yahoo.fr

1. مقدمة:

كان لإرساء قواعد الصناعات الأساسية في الجزائر عاملا مساعدا في التأكيد على تصدير منتجات مصنعة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الميثاق الوطني لسنة 1976، والميثاق الوطني لسنة 1986، حيث أنه مع اشتداد أزمة انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية في العام 1986-إذ وصلت الأسعار إلى أقل من 10 دولارات للبرميل بعدما كانت تفوق 35 دولار- بات واضحا التوجه الحتمي نحو ايجاد بديل للمحروقات وهو ما اصطلح عليه اسم الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في تصدير منتجات صناعية، فلاحية وخدمات.

وقد سنت قوانين وتشريعات عديدة تمثلت في الإطار التحفيزي للصادرات خارج المحروقات ومنح مرونة أكثر لقطاع التجارة الخارجية خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بتحرير عمليات التجارة الخارجية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين (قطاع عام وخاص)، مع مراعاة جانب الضرائب والرسوم ومنح التسهيلات اللازمة لذلك، وأيضا مراعاة جانب التمويل والتسويق، وذلك بتأسيس الشركة الجزائرية للمعارض والمعارض الدولية"SAFEX"، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة"CACI"، والمركز الوطني لمتابعة الاسواق الخارجية والصفقات التجارية "OME"، ووكالة ترقية التجارة الدولية "APCI".

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020؟**

أهمية البحث: يكتسي موضوع هذا البحث أهميته كبيرة نظرا لواقع الاقتصاد الجزائري الحالي، والذي يعاني من عجز كبير في الموازنة العامة نتيجة انهيار اسعار المحروقات، هذا ما جعل الزامية التوجه إلى الصادرات خارج المحروقات للحصول على مصادر جديدة للخزينة العمومية وفتح قناة جديدة لجلب العملة الصعبة، وخلق مناصب الشغل.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا الورقة البحثية إلى رصد واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 إلى 2020، هذه الفترة التي تميزت بصدمتين في أسعار المحروقات الأولى كانت في 2009 حيث تأثرت الأسواق المالية العالمية بالأزمة المالية الأمريكية 2008 (أزمة الرهن العقاري) وتراجع معدلات النمو في الكثير من دول العالم، وانكماش الجهاز الإنتاجي العالمي خاصة الدول المستوردة للمحروقات ومن ثمة انخفاض استهلاكها من هاته المادة، والصدمة الثانية كانت في جويلية 2014 إثر بعض الازمات السياسية في العالم–مثل الأزمة السياسية في أكرانيا: حيث أنها من أكبر المستهلكين للغاز الطبيعي في أوروبا وتملك ثاني أضخم شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا– وإن كانت الجزائر في هاتين الفترتين ليس عليها ديون خارجية، كما أن لها رصيد معتبر من احتياطي الصرف في صندوق ضبط الإيرادات واستثمارات في الخزينة الامريكية، إلا أن هذه الازمات اثرت كثيرا في انهيار العملة الوطنية وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين والأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية والخاصة.

هيكل البحث: ارتاينا أنه من أجل الإجابة على الإشكالية البحثية أن تتم معالجتها وفق المحاور التالية:

المحور الأول–الدراسات السابقة؛

المحور الثاني–الإطار المفاهيمي حول الصادرات خارج المحروقات؛

المحور الثالث– واقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 إلى 2020.

2. المحور الأول–الدراسات السابقة

تعددت الدراسات حول الصادرات خارج المحروقات، وسنورد البعض منها بترتيب تاريخي كالتالي:

1.2 بن حمودة سكينة(2000)، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، عدد 14، مجلة جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.) سكينة،(2000

مست الدراسة الفترة 1986 الى 1995 وكان هدفها معرفة اسباب فشل سياسة التصدير خارج المحروقات رغم التشجيعات التي منحت لها من خلال الاطار التحفيزي (التشريعي والتنظيمي)، وتوصلت الى جملة من النتائج اهمها:

- هامشية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لصادرات المحروقات، ويرجع هذا لعدم الاستمرارية بإعطاء الاهمية القصوى لترقية الصادرات خارج المحروقات، اضافة الى الظروف الامنية الصعبة آنذاك؛
- امتصاص الواردات لنسبة كبيرة من الصادرات خارج المحروقات رغم انه كان يمكن ان تنتج هذه الواردات محليا مثل: القمح، الشعير، الحليب والزبدة؛
- اختفاء بعض المواد التي كانت الجزائر تقوم بتصديرها إلى الاسواق الخارجية إبان الفترة الاستعمارية مثل: الحبوب، المواشي، الحمضيات، زيت الزيتون؛
- عدم العناية بترقية صادرات الخدمات وخاصة السياحية منها، على الرغم من توفر الجزائر على تضاريس متنوعة منها السياحية والثقافية والعلاجية.

وترجع هذه النتائج الى جملة من المشاكل نذكر منها:

- عقلية الاحتكار التي يسير بها الجهاز الانتاجي والتي ادت الى رداءة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الاجنبية؛
- الانتاجية المنخفضة وتضخم التكاليف وضعف نسبة التكامل الصناعي بين الوحدات الانتاجية؛
- عدم دخول الجزائر في تكتلات اقتصادية التي من شانها تدعيم الصادرات الجزائرية وبالتالي تعرضها الى حواجز حمائية خارجية تعيق عملية التصدير.

2.2 محمد زوزي(2010)، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثامن، 2010.) زوزي،(2010

حاولت هذه الدراسة معرفة نتيجة تأثير استراتيجية الصناعات المصنعة على الصناعة الجزائرية، فقسمت استراتيجية التنمية إلى: استراتيجية احلال الواردات، استراتيجية صناعة التصدير واستراتيجية الصناعات المصنعة (نموذج الاتحاد السوفياتي في التصنيع). ثم بينت أثر تطبيق استراتيجية الصناعات

المصنعة في الجزائر قبل الثمانينات من القرن الماضي –هذا التوجه الذي برز في ميثاق طرابلس 1962 وبدأ تطبيقه في 1965 بناء على توفر الارادة السياسية، توفر المقومات الطبيعية وانعدام الاطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة وبالتالي تعويض ذلك بالاعتماد على صناعات كثيفة راس المال دون اهمال الزراعة (نموذج جيرار ديستان دي برنيس (G.Destanne de Bernis))- فخلال المخططات: الثلاثي(1967-1969) والرباعي الاول(1970-1973) والرباعي الثاني (1974-1977) كان الاهتمام واضحا بالصناعة على حساب الزراعة وبنسب مضاعفة، الامر الذي ادى الى ارتفاع الواردات الغذائية، كما ادى ذلك الى اعادة تشكيل هيكل العمالة في الاقتصاد الوطني حيث كانت الزراعة تمتص نسبة كبيرة من اليد العاملة هذه الاخيرة التي توجهت للصناعة التي عجزت عن امتصاصها الا باستخدام تضخمي. وهذا كله راجع لعدة خصائص ميزت الصناعة الجزائرية منها: ضعف الانتاج الصناعي من حيث الكمية والتخصص والجودة اللازمة؛ ضعف الاداء وانخفاض الانتاجية الصناعية؛ الحماية وضعف القدرة على المنافسة؛ ضعف العلاقة مع السوق الخارجية؛ ارتفاع تكلفة الانتاج وعم الاهتمام بالنوعية؛ الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة –احيانا تكون متقادمة- دون محاولة استيعابها وتطويعها بما يناسب البيئة المحلية وكذا عدم مرونة الجهاز الانتاجي.

2.3 وصاف سعيدي(2004)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.) سعيدي،(2004

تناولت الدراسة الاشكالية التالية: هل يمكن ان تؤثر عملية تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في كل من (الجزائر، تونس، مصر والسعودية) من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

تعرضت الدراسة لدور الصادرات في التنمية من خلال تطور الفكر الاقتصادي بداية من التجاريين والطبيعيين مرورا بالفكر الكلاسيكي وصولا الى الفكر الحديث، تم قدمت تقييما للاستراتيجيات الإنمائية في الدول محل الدراسة قبل الصدمة النفطية سنة 1986. ثم تناولت دراسة موقع الصادرات في نماذج النمو

ودورها في تحقيق الانماء الاقتصادي وكذا هيكل المبادلات التجارية في الدول محل الدراسة والموقف التنافسي لصادرات هذه الدول، كما اختبرت العلاقة السببية بين نمو الصادرات وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بطريقة Granger حيث توصلت إلى ان نمو الصادرات له تأثير كبير على اقتصاديات بعض الدول محل الدراسة ويؤدي إلى زيادة الناتج واحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

تم تناولت هكل حوافز التصدير ومدى فعاليتها في تشجيع وتنمية الصادرات غير التقليدية ودعت إلى استحداث نظام متكامل لحوافز التصدير يتفاعل مع الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات كمرحلة أولى ثم مع الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة للبلد كمرحلة ثانية وكذا دور سياسات سعر الصرف في تنمية الصادرات خاصة اجراء تخفيض قيمة العملة، وأهمية توفير التمويل الازم لقطاع التصدير ليستطيع تحقيق الأهداف المنوطة به. ثم تناولت تنمية الصادرات في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية المعاصرة سواء على مستوى التكتلات الاقتصادية أو في اطار مبادئ وآليات منظمة التجارة العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي تتميز بها اقتصاديات الدول محل الدراسة خاصة النفطية منها.

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج اهمها:

- ضآلة حصة الصادرات غير النفطية في الناتج الوطني الإجمالي في معظم الدول محل الدراسة ما عدا تونس نظرا لأدائها الاقتصادي الجيد، أما بالنسبة للدول الثلاثة الأخرى فيرجع سبب الضعف إلى هيكل صادراتها التي تتميز بالأحادية؛
- من خلال بحث علاقة السببية بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج في ثلاثة نماذج وفق طريقة Granger توصلت الدراسة إلى أن الدراسات التي أجريت حققت هدفها في أغلب الأحيان بالنسبة لتونس وبدرجة أقل مصر، أما بالنسبة للسعودية والجزائر فإن استراتيجية تنمية الصادرات في هذين البلدين مازالت تحتاج إلى مزيد من التفعيل والعمل لبلوغ أهدافها نظرا لعدم وجود أي علاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في هاتين الدولتين، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال قطاعات أخرى وبالضبط من خلال قطاع المحروقات فيهما؛

- هناك تأثير لسياسة تخفيض العملة في الدول التي تتوفر على مرونة الجهاز الإنتاجي(تونس، مصر)، وعدم تأثيرها فيما يخص(الجزائر، السعودية) بسبب ضعف المنتجات الوطنية كما وكيفا.

4.2 حسينة بن يوسف(2012)، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000–2010، ماجستير غ م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011–2012.) يوسف، 2012)

بحثت الدراسة في إشكالية حول آليات ترقية الصادرات الصناعية للمساهمة في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، وللإجابة عليها تطرقت إلى الإطار النظري للتصدير، ثم قامت بتحليل واقع وبنية الصادرات خارج المحروقات الجزائرية وكذا المشاكل التي تصادفها.

وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها:

- مازال القطاع يعاني من عدة مشاكل وصعوبات على الصعيد الاقتصادي، التنظيمي، المؤسسي وتمويني نظرا لسوء استغلال الموارد المتاحة سواء المادية أو البشرية والمالية؛
- تعرض الانتاج الوطني للمنافسة الشديدة خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتفكيك التدريجي للحقوق الجمركية؛
- قلة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المخرج الحقيقي للصناعة في الجزائر بالاعتماد على تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال؛

وقدمت الدراسة بعض التوصيات من أجل ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات منها:

- الاهتمام بالتسويق الدولي كمقاربة لترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات بالنظر إلى أن التسويق من العوامل الأساسية لتحقيق موقف تنافسي متميز في بيئة الأعمال؛
- استغلال مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكذا الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأوربي لانتزاع فرص تنمية هذا القطاع لمجابهة المنافسة الأجنبية وتوفير مناخ استثماري محفز لجلب الاستثمارات الأجنبية؛

- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري، وتوفير الإمكانات والدعم اللازم لها وجعلها تلعب دورا هاما في ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات؛
- ضرورة توفير شبكة متكاملة من المعلومات حول النشاط التصديري لخلق ربط بين المصدرين الجزائريين والأسواق العالمية ومعرفة اتجاهات المنافسة لها، وبالتالي رسم سياسة تصديرية بناءا على مجموع المعلومات المتوفرة.

5.2 حمزة العوادي(2016)، سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية –خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها: دراسة تحليلية للفترة 2009–2013، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد1، جامعة غرداية،2016.) العوادي،(2016

حاولت الدراسة البحث في ماهية الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية صادراتها الصناعية خارج المحروقات، وماهية المتطلبات الكفيلة ببلوغ ذلك. ورأت الدراسة أن من بين هذه المتطلبات مايلي: الاستقرار السياسي والاقتصادي، توفر الإطار المؤسساتي من مؤسسات وهيئات مستقلة لتسهيل عملية التصدير بواسطة (تخطيط الصادرات، تحسين المناخ الاستثماري، إزالة عقبات التصدير وتقديم الحوافز، الاهتمام بجانب الجودة). ثم بيّنت خصائص الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وهي التركز في ستة (06) أنواع (مواد غذائية، مواد خام، منتجات نصف مصنعة، تجهيزات زراعية، معدات صناعية، سلع استهلاكية غير غذائية)، وذكرت أن مؤسسة سوناطراك تسيطر على 40% من هذه الصادرات تليها نفطال بنسبة 23%.

ثم ذكرت بعض المؤشرات المستخدمة في قياس القدرة التنافسية للصادرات منها: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة(RCA)، مؤشر درجة الانكشاف(الانفتاح) الاقتصادي على الخارج، مؤشر التوزيع الجغرافي. ثم عرجت على معوقات تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وذكرت منها: غياب قاعدة صناعية قوية، عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، معوقات بيئة الأعمال، تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية. وبعدها قدمت متطلبات تراها كفيلة بإنجاح

سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومنها: توسيع الحيز الجغرافي للصادرات، تعزيز دور القطاع الصناعي الخاص، إقامة المناطق الصناعية التصدير، تدويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

3. المحور الثاني–الإطار المفاهيمي حول الصادرات خارج المحروقات

عندما نتكلم عن الصادرات فإننا نمس بذلك جانبا مهما من جوانب التجارة الخارجية، فالتصدير يعتبر نشاطا اقتصاديا مهما يحفز الجهاز الإنتاجي الوطني وينشأ علاقات ترابطية بين العناصر المحلية والأجنبية. لذلك تطور مفهوم التصدير، وانقسم الاقتصاديون في نظرتهم له حسب مراحل تطور الفكر الاقتصادي كالتالي:

- **التجاريين(النظرة الميركانتيلية):** يعتقدون أن الذهب والفضة هما أساس الثروة، وهو ما يتوفر عن طريق التجارة الخارجية، كما طالبوا بتدخل الدولة، فكانت سياستهم التجارية تتمثل في تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، وبالتالي فهم دعاة لعدم التوازن الخارجي؛
- **الكلاسيك:** ينادون بحرية التجارة الخارجية، وعدم تدخل الدولة لأنهم يعتمدون فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وكان اهتمامهم بنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعادن النفيسة؛
- **العصر الحديث:** يرى كينز أن الصادرات هي أحد مكونات الدخل وبالتالي كلما ارتفعت الصادرات أدى ذلك إلى ارتفاع الدخل بمعدل مضاعف (مضاعف الصارات). لكن هناك اقتصاديين آخرين (Myrdal, Marx, Singer, Nurkse, Porter) لديهم وجهات نظر أخرى، فـ(Marx) يرى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، وما تمارسه من استغلال ونهب لثروات الدول الضعيفة، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وكذا تحكمها في رأس المال العالمي.) سعيدي،2004 ، صفحة(8

ويمكن تعريف الصادرات بعدة تعاريف منها:

التعريف الأول:"عملية بيع السلع والخدمات لدول اخرى". (Jean-Pierre, 1992, p. 91)

التعريف الثاني:" مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية، إضافة إلى مداخيل رؤوس الأموال التي تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها أو حقيقية لمستثمرين أجانب".(Frédéric, 1993, p. 55)

التعريف الثالث:" التصدير هو عملية بيع وتسليم سلع وخدمات إلى الخارج ويضاف إلى عملية تصدير السلع والخدمات غير الوطنية التي تسمى إعادة التصدير، هذا الأخير الذي يعتبر أحد العوامل الأساسية للتنمية".) عطية،1990 ، صفحة(110

وبالتالي يشير مصطلح الصادرات إلى كافة السلع والخدمات التي تباع من قبل المقيمين في البلد إلى غير المقيمين فيه، سواء أنتجت محليا أو تم استرادها لإعادة تصديرها، هذا ما أبرز مصطلحات جديدة مثل: بلد المنشأ، بلد العبور...الخ، ورفع مستوى العلاقات التجارية وانتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر.

أما مصطلح الصادرات خارج المحروقات فقد ظهر حديثا بعد هيمنة قطاع المحروقات على عدة اقتصاديات عرفت بالاقتصاديات الريعية، وما تسبب به من أحادية التصدير عند بعض الدول وتعرضها لعدة صدمات من جراء تذبذب الأسعار والكميات مما دفعها إلى التفكير في ايجاد بديل للمحروقات وتنويع اقتصادها وخلق مصادر أخرى للعملة الصعبة، وجعل اقتصادها "اقتصاد إنتاج".

4. المحور الثالث–واقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 إلى 2020.

مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13 تمت الخوصصة القانونية لقطاع التجارة الخارجية، إذ رخص المشرع لكل شخص عام أو خاص ممارسة عملية الاستراد والتصدير دون قيد أو شرط باستثناء احترام قاعدة التوطين البنكي، وبالتالي بدأت الجزائر مرحلة التحرير والانفتاح الواسع على العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية نتيجة لعدة عوامل (أزمة انهيار اسعار النفط 1986، أزمة الندرة الناتجة عن سياسة الاحتكار، الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي،...الخ)، وفيما يلي سنقف عند بعض النقاط منها: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000 إلى 2020، الهيكل وأهم المنتجات الوطنية المصدرة.

1.4 تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000 إلى 2020.

نورد بعض الإحصائيات حول الصادرات، الصادرات خارج المحروقات، سعر البترول وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي نظرا للارتباط الكبير بين هاته العناصر ببعضها البعض كالتالي:

الجدول(01): تطور صادرات المحروقات وخارجها في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 الوحدة: مليون دولار

السنة	سعر الصرف الرسمي دينار/دولار	سعر صرف الرسمي دينار/أورو	سعر البترول	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	%النسبة	الصادرات خارج المحروقات	%النسبة
2000	75,26	69,34	28,5	22031	21431	97,27	612	2,73
2001	77,215	69,20	24,85	19132	18484	96,62	648	3,38
2002	79,682	75,36	25,2	18825	18091	96,1	734	3,9
2003	77,395	87,60	29,03	24612	23939	97,27	673	2,73
2004	72,061	89,64	38,5	32083	31302	97,57	781	2,43
2005	73,276	91,32	54,6	46001	45094	98,03	907	1,97
2006	72,647	91,24	65,7	54613	53429	97,83	1184	2,17
2007	69,292	95,00	74,9	60163	58831	97,79	1332	2,21
2008	64,583	94,86	99,9	79298	77361	97,57	1928	2,43
2009	72,647	101,30	62,3	45194	44128	97,64	1066	2,36
2010	74,386	99,19	80,2	57053	55527	97,33	1526	2,67
2011	72,938	102,22	112,9	73489	71427	97,2	2062	2,8
2012	77,454	102,16	111	71866	69804	97,13	2062	2,87
2013	79,37	105,44	109	64974	60304	96,9	2014	3,1
2014	84,78	106,91	100,2	62886	60076	95,4	2810	4,6
2015	100,46	111,44	53,1	34570	33080	95,69	1490	4,3
2016	109,46	121,18	45	28883	27104	93,84	1779	6,16
2017	110,96	125,32	54,15	34763	32864	94,54	1890	5,46
2018	116,6169	137,6864	71,30	41113	38897	94,61	2216	5,39
2019	119,3606	133,7058	64,40	34994	32926	94,09	2068	5,91

المصدر: جمعت البيانات من عدة مصادر كالتالي

- CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963–2010, P :18. (الجزائرية, الجمارك, 2010, p. 18)
-CNIS, rapport annuel 2015, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, P:16 . (الجزائرية, الجمارك, 2015, p. 16)
-CNIS, série 2005-2015 , Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, P:05. (الجزائرية, p. 5)
-CNIS, rapport annuel 2016, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, P:18. (الجزائرية, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, 2016)
– بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم20، ديسمبر2012، ص27.) الجزائر(27 .p ,2012 ,

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم40، ديسمبر2017، ص27-28.) الجزائر(28-27 .pp ,2012 ,
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم49، مارس 2020، ص27-28.) الجزائر(28-27 .pp ,2012 ,
- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(http://www.andi.dz).) الاستثمار(

ولمزيد من التوضيح يمكن تمثيل قيم الجدول(1) أعلاه في أشكال بيانية (1،2،3) كالتالي:

شكل(1): تطور كل من إجمالي الصادرات، صادرات المحروقات، صادرات خارج المحروقات للفترة 2000-2020

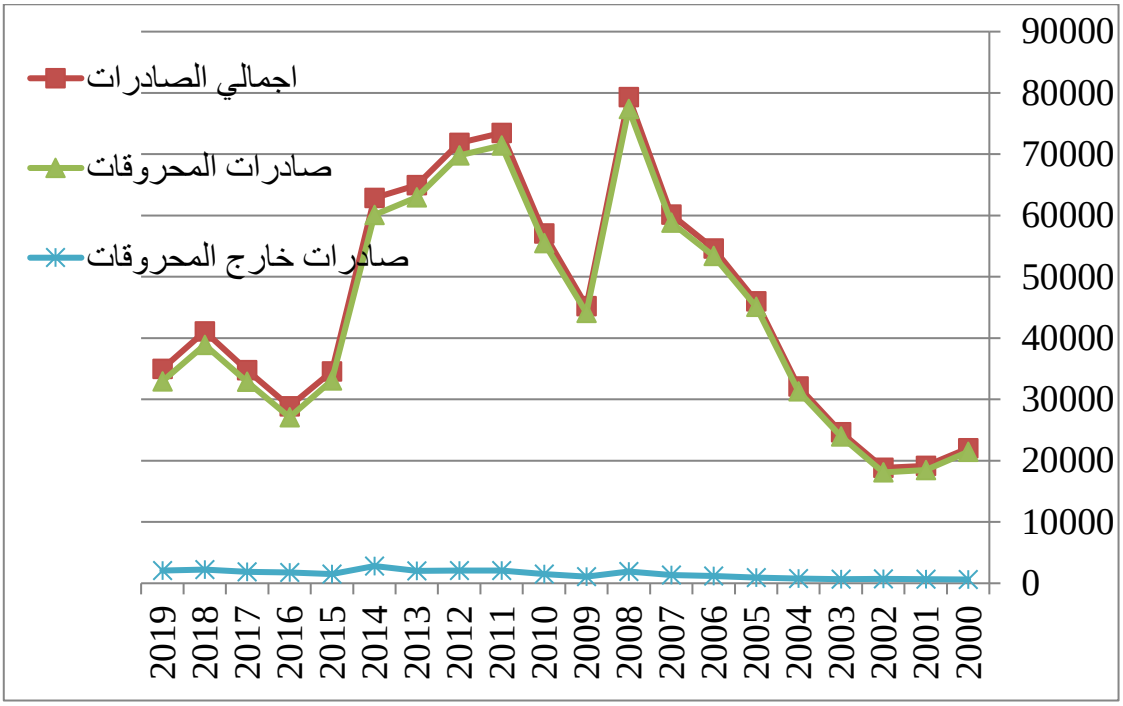

مخرجات برنامج (Ms Exel) بناء على معطيات الجدول(1)

شكل(2): تطور سعر البترول للفترة 2000-2020

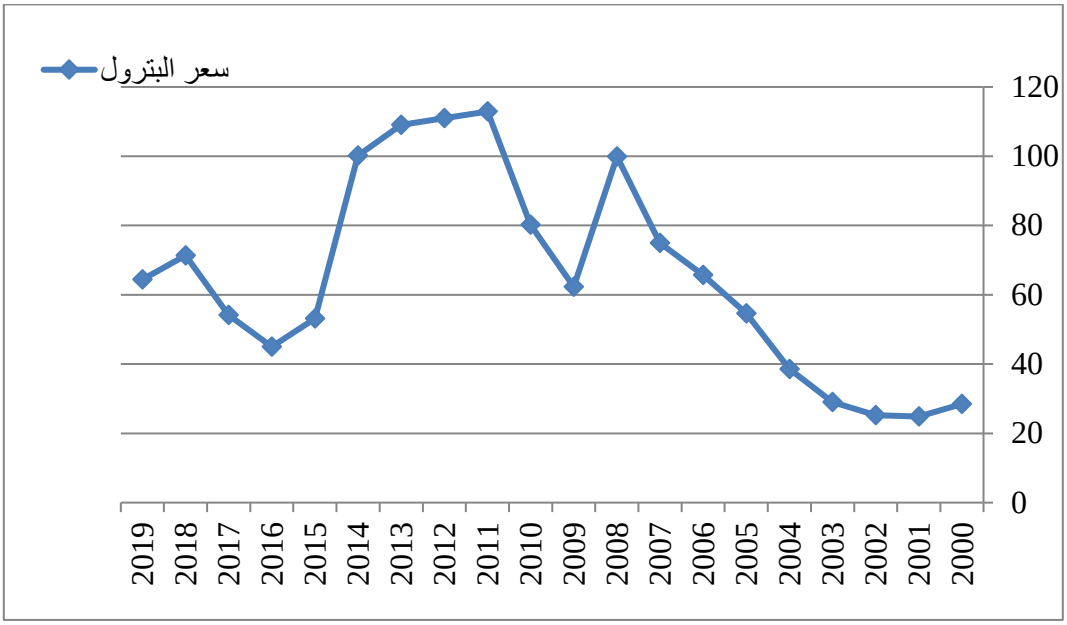

مخرجات برنامج (Ms Exel) بناء على معطيات الجدول(1)

شكل(3): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو الاوربي للفترة 2000–2020

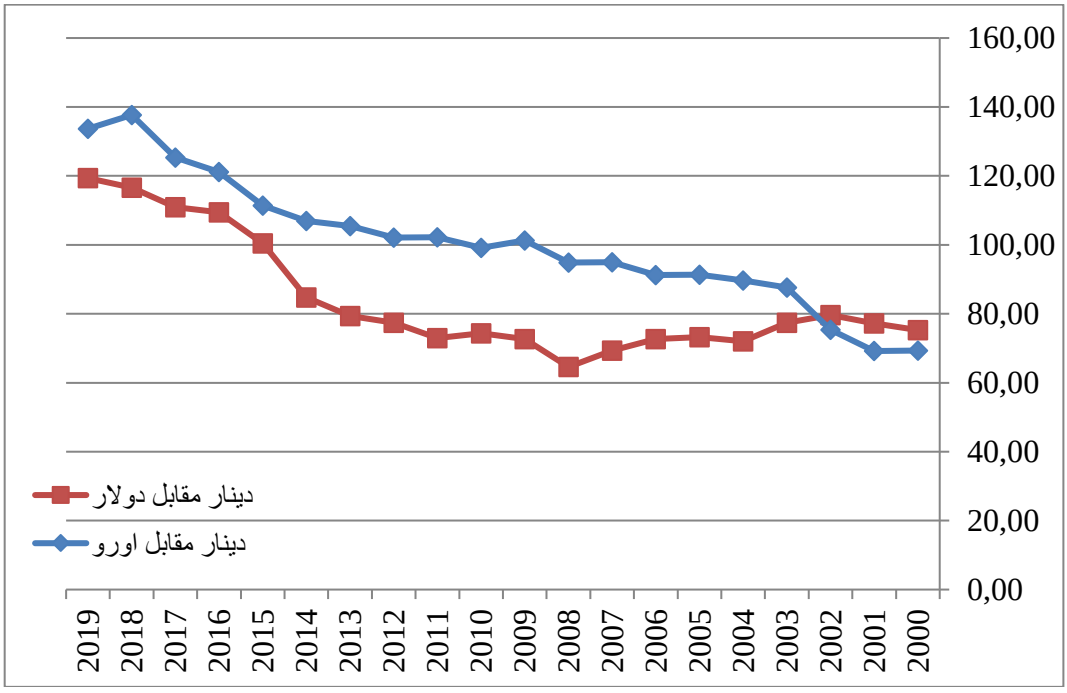

مخرجات برنامج (Ms Exel) بناء على معطيات الجدول(1)

يتبين لنا من الأشكال الواردة أعلاه أنه يمكن تقسيم مراحل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة إلى أربعة مراحل (2000-2008، 2009-2011، 2012-2016، 2017-2019)، وهناك ملاحظة مهمة وهي أن تطور إجمالي الصادرات في كل المراحل كان تابع لتطور سعر البترول أي صادرات المحروقات ما يعني أن هذه الأخيرة تشكل نسبة معتبرة من الصادرات الإجمالية، أما الصادرات خارج المحروقات فهي هامشية عبر كل المراحل رغم انخفاض سعر الصرف والذي يعتبر عامل مهما لدعم تنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق الدولية، وسنناقش كل مرحلة على حدا كالتالي:

- **الفترة الأولى**(2000-2008): خلال هذه الفترة تميزت بارتفاع الصادرات الإجمالية وصادرات المحروقات من سنة لأخرى وهذا تبعا لارتفاع سعر البترول، في حين هناك ثبات نسبي للصادرات خارج المحروقات والتي بلغت في مجموعها خلال هذه الفترة ما مقداره 8787 مليون دولار أمريكي أي ما يمثل 2,46% من إجمالي الصادرات، وهذا ما يدل على هامشيتها في الاقتصاد الوطني.
- **الفترة الثانية**(2009-2011): شهدت سنة 2009 سقوط حر في قيمة الصادرات وهذا نتيجة الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008)، والتي كان من تداعياتها تقلص الجهاز الانتاجي للدول المستوردة للمحروقات ومنه تقلص وارداتها منها لتبدأ مرة أخرى في التحسن بعدها. أما في ما يخص الصادرات خارج المحروقات فبقيت هامشية خلال هذه الفترة أيضا.
- **الفترة الثالثة**(2012-2016): شهدت هذه الفترة انخفاضا من سنة لأخرى في قيمة الصادرات لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2016 خلال أكثر من عشرية كاملة أي منذ سنة 2003. أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فشهدت تحسنا خفيفا لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2014 بمبلغ 2810 مليون دولار أمريكي، لتبدأ في التراجع بعد ذلك.
- **الفترة الرابعة**(2017-2019): شهدت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في الصادرات مقارنة بالمرحلة السابقة لكن سرعان ما تراجعت سنة 2019 وهذا رغم تحسن الدولار الأمريكي وانخفاض الأورو الأوربي. أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فشهدت ثباتا نسبيا مقارنة بالفترة السابقة.

وفي مجمل القول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات بقيت هامشية على طول فترة الدراسة رغم اتباع الجزائر سياسة البرامج التنموية ودعمها الكبير لجانب الطلب (الاتجاه الكنزي)، والتخفيض المتتابع لقيمة العملة الوطنية والذي يعتبر عاملا لتخفيض الواردات أكثر منه عاملا لرفع تنافسية الصادرات الوطنية في الجزائر نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني. أما فيما يخص الصادرات الإجمالية فنرى أن حصيلتها تابعة تماما لأسعار البترول نظرا لاعتمادها على صادرات المحروقات بشكل كبير.

2.4 الهيكل وأهم المنتجات المصدرة

نورد بعض الإحصائيات حول الصادرات الجزائرية والمتمثلة في (مواد غذائية، مواد خام، مواد نصف مصنعة، تجهيزات زراعية، تجهيزات صناعية، مواد استهلاكية غير غذائية) في الجدول التالي:

الجدول(02): تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	509	1	30	35	673
2004	59	90	571	-	47	14	781
2005	67	134	651	-	36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	32	1928
2009	113	170	692	-	42	49	1066
2010	315	94	1056	1	30	30	1526
2011	355	161	1496	-	35	15	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	2062
2013	402	109	1458	-	28	17	2014
2014	323	109	2121	2	16	11	2810
2015	234	106	1693	1	18	11	1490
2016	327	84	1299	-	53	18	1779
2017	350	73	845	-	78	20	1367
2018	373	93	1626	-	90	33	2216
2019	408	96	1445	-	83	36	2068

المصدر: جمعت البيانات من عدة مصادر سبق ذكرها كالتالي

- CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963–2010, P :18.
-CNIS, rapport annuel 2015, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, P:16 .
-CNIS, série 2005-2015 , Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, P:05.
-CNIS, rapport annuel 2016, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, P:17.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم40، ديسمبر2017، ص27-28.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم49، مارس 2020، ص27-28.

ولتوضيح أكثر يمكن تمثيل قيم الجدول(2) أعلاه في الشكل البياني (4) التالي، وقد اقتصرنا فقط على ثلاثة أصناف (المواد الغذائية، المواد الخام والمنتجات نصف مصنعة) باعتبارها تمثل أبرز الصادرات خارج المحروقات من جهة، وضعف باقي الصادرات خارج المحروقات الأخرى من جهة أخرى.

شكل(4): تطور الصادرات الجزائرية من (المواد الغذائية، المواد الخام والمنتجات نصف مصنعة) للفترة 2000–2020

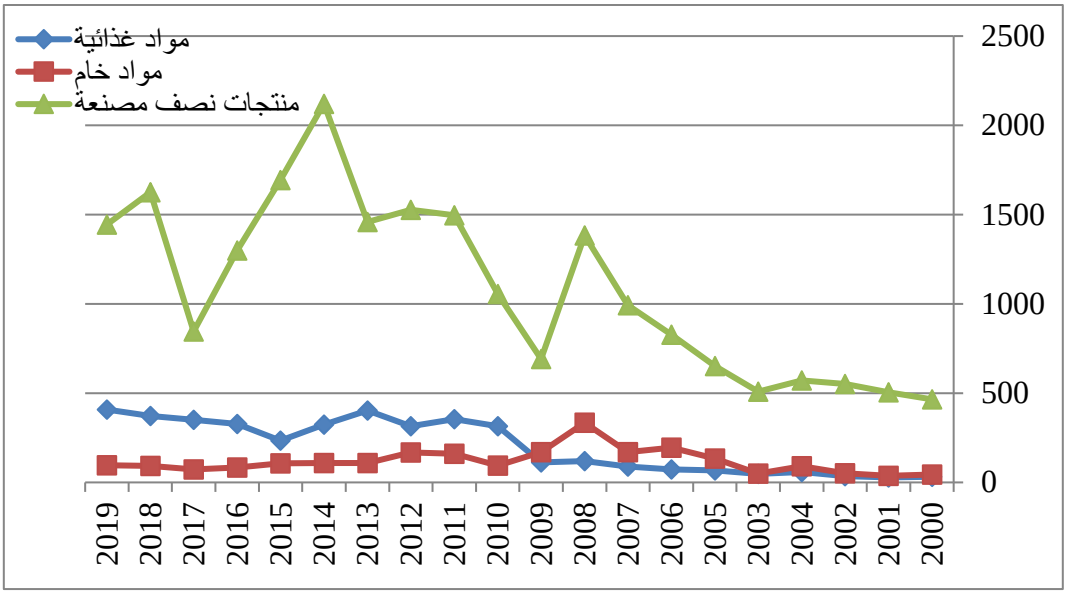

مخرجات برنامج (Ms Exel) بناء على معطيات الجدول(2)

نلاحظ من الشكل أعلاه مايلي:

- **المواد الغذائية**: شهدت تحسن من سنة لأخرى لغاية سنة 2008 أين بدأت بعدها في اجتياز عتبة المئات لتصل ذروتها سنة 2013 بمبلغ 402 مليون دولار أمريكي وتسلك بعدها سلوكا مستقرا نسبيا حتى تصل لأعلى قيمة لها سنة 2019، ويمكن تفسير ذلك بإمضاء عقود تصدير منتج البطاطا نحو إسبانيا. كما يعتبر السكر، المياه المعدنية والغازية، التمور، من أهم المواد الغذائية المصدرة.
- **المواد الخام**: شهدت هي الأخرى تحسن من سنة لأخرى لغاية سنة 2005 أين بدأت بعدها في اجتياز عتبة المئات لتصل ذروتها سنة 2008 بمبلغ 334 مليون دولار أمريكي لتشهد بعدها ثبات نسبي، ويعتبر الفوسفات أهم هذه المواد تليه بقايا الورق بنسبة ضئيلة مقارنة به.

- **المنتجات نصف المصنعة:** وتعتبر أهم الصادرات خارج المحروقات على الإطلاق، وشهدت تحسن من سنة لأخرى لتتجاوز عتبة الآلاف سنة 2008 وبلغت ذروتها سنة 2014 بمبلغ 2121 مليون دولار، ثم بدأت في الانخفاض إلى غاية 2017 تم عاودت التحسن بعد ذلك، وتشكل مذيبات النفثا وغاز الأمونيا أهم هذه المواد.

5. خاتمة

تطرقنا في دراستنا هذه إلى تحليل وضعية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020، وذلك من خلال تتبع مسار تطورها وكذا هيكلها وأهم المنتجات المصدرة، توصلنا إلى أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية إلا أن الواقع المحقق والمجسد فعلا لا يرقي إلى المستوى المأمول، فرغم البرامج التنموية بمخصصات ومبالغ ضخمة منذ بداية الألفية وما تجسد خلالها من مشاريع استثمارية، لم تستطع بلوغ عتبة المليارين دولار سنويا كصادرات خارج قطاع المحروقات لتبقى هيمنة صادرات قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات، ولم تستطع أيضا إضفاء المرونة اللازمة للجهاز الإنتاجي الوطني، والتخلص من ضعف المنتجات الوطنية كما وكيفا.

وهذا الواقع مرده إلى عدة أسباب منها:

- قلة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المخرج الحقيقي للصناعة في الجزائر بالاعتماد على تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال؛
- عدم دخول الجزائر في تكتلات اقتصادية التي من شانها تدعيم الصادرات الجزائرية وبالتالي تعرضها إلى حواجز حمائية خارجية تعيق عملية التصدير؛
- عدم العناية بترقية صادرات الخدمات وخاصة السياحية، على الرغم من توفر الجزائر على تضاريس متنوعة.

لكن رغم هذه النتائج الهزيلة إلا أننا نقول أن هناك تحسن على العموم فالصادرات الجزائرية خرج المحروقات لمدة (40) أربعين سنة بلغت في مجموعها حوالي 10 مليار دولار أمريكي، لكنها بلغت خلال

فترة الدراسة حوالي 24 مليار دولار أمريكي. وبالتالي ولتحقيق المأمول في مجال الصادرات خارج المحروقات يقتضي ذلك مراعاة النقاط التالية:

- التخلي عن سياسة تخفيض العملة–والتي هي سياسة تستهدف تقليل الواردات إلى الجزائر–وتوجيه الأموال التي يتم خسارتها من جراء هذه السياسة إلى دعم الصادرات خارج المحروقات؛
- الاهتمام بتطوير التجارة العربية البينية؛
- الاهتمام ببعض المنتجات التي كانت الجزائر تقوم بتصديرها إلى الأسواق الخارجية إبان الفترة الإستعمارية مثل: الحبوب، المواشي، الحمضيات، زيت الزيتون...الخ.

6. قائمة المراجع

Frédéric, T. (1993). *Vocabulaire Economique; que sais-je? puf.* Paris.

Jean-Pierre, P. (1992). *Dictionnaire d'économie.* Paris: Eyrolles.

الجزائرية, ا. (s.d.). *Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation.* CNIS, série 2005-2015.

الجمارك, الجزائرية. (2010). *Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963–2010.* pdf, CNIS, , الجزائر.

الجمارك, الجزائرية. (2015). *Rapport annuel 2015, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie.* pdf, CNIS.

الجزائرية الجمارك. (2016). *Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie.* -CNIS, rapport annuel 2016.

الجزائرية الجمارك. (تاريخ بلا). *Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie.* CNIS, rapport annuel 2016.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) .بلا تاريخ .(*موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار* .تم الاسترداد من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارhttp://www.andi.dz :

بن حمودة سكينة .(2000) .الصادرات الجزائرية خارج المحروقات .*مجلة جامعة منتوري*.(14)

بنك الجزائر) .ديسمبر .(2012 ,*النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم* .*20*تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

حسينة بن يوسف .(2012) .ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر .2000-2010 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 ، الجزائر.

حمزة العوادي .(2016) .سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية -خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها :دراسة تحليلية للفترة2009-2013 ، ، .2016 *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية*،.(1)9

محمد بشير عطية .(1990) .*قاموس اقتصادي* .بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

محمد زوزي .(2010) .إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية .*مجلة الباحث، جامعة ورقلة*.(8)

وصاف سعيدي .(2004) .أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية :الحوافز والعوائق .الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.